

موازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

نظرة عامة

تأثر الوضع العام لموازن مدفوعات الدول العربية خلال عام 2015 من جراء تراجع العائدات من الصادرات النفطية بسبب الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط العالمية. وتشير التقديرات المبدئية إلى أن انخفاض حصيللة الصادرات النفطية خلال عام 2015 أدى إلى تحول الفائض في الحساب الجاري للدول العربية كمجموعة إلى عجز وذلك للمرة الأولى منذ عام 2003. ونتيجة لذلك تحول الفائض المسجل في ميزان المعاملات الجارية منذ عام 1999 إلى عجز بلغت نسبته 4.2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. وجاء ذلك على الرغم من تراجع العجز المسجل في ميزان الخدمات والدخل، والارتفاع المحدود بعجز صافي التحويلات الجارية خلال عام 2015. وفي ضوء هذه التطورات، أسفرت تعاملات الدول العربية كمجموعة مع العالم الخارجي عن زيادة العجز الكلي لموازن مدفوعات الدول العربية ليلعب نحو 163 مليار دولار خلال عام 2015، مقارنة مع 16.1 مليار دولار تمثل عجز محقق خلال العام السابق.

على صعيد الدين العام الخارجي، فقد ارتفع إجمالي المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة بنسبة بلغت 5.1 في المائة في عام 2015 ليصل إلى حوالي 210.1 مليار دولار. ويُعزى ارتفاع المديونية الخارجية العربية إلى لجوء عدة دول عربية إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي الذي ما زال ضمن مستويات مرتفعة وإلى تغيير أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي. أما خدمة الدين العام الخارجي، فقد انخفضت في الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 2.2 في المائة في عام 2015 لتبلغ حوالي 16.6 مليار دولار.

فيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول من 21 في المائة في عام 2014 إلى 22.6 في المائة في عام 2015. ويعود هذا النمو إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقترضة في عام 2015 مقارنة بالنمو المُسجَّل في حجم الدين العام الخارجي لهذه الدول مجتمعة. أما مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات فقد ارتفع إلى 7.5 في المائة في عام 2015 مقابل 5.9 في المائة خلال العام السابق.

تأثرت العملات العربية بالتطورات في أسعار صرف العملات الرئيسية العالمية، لا سيما على ضوء استمرار المكاسب التي حققها الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، حيث أنهى الدولار تعاملات عام 2015 مُحققاً مكاسب تزيد عن 9 في المائة مقابل سلة من العملات الرئيسية. أدت التطورات السابق الإشارة إليها في أسواق الصرف العالمية إلى دعم

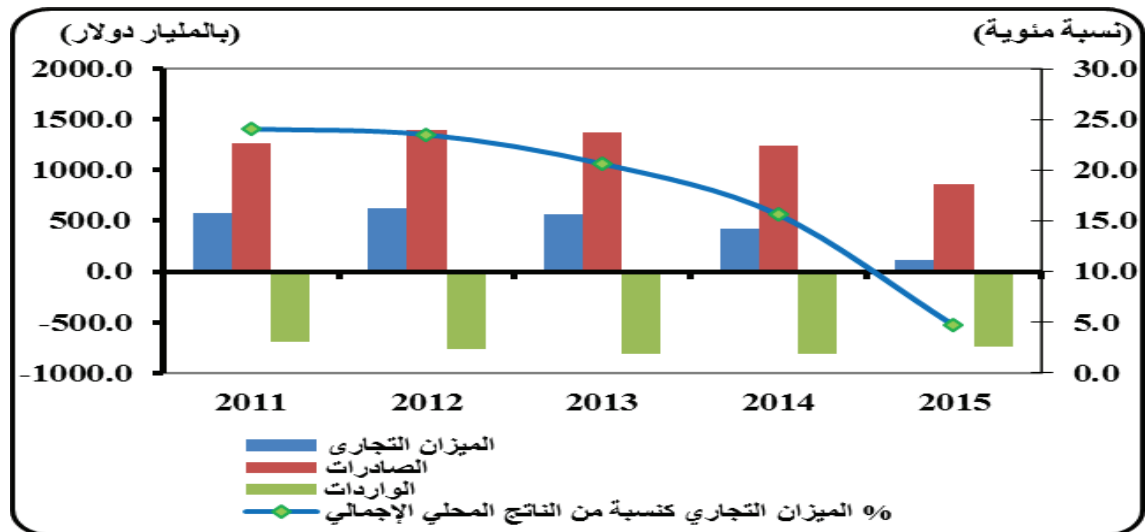
قيمة العملات العربية المرتبط أسعار صرفها بالدولار مقابل اليورو وعدد من العملات الرئيسية الأخرى. ففي هذا السياق حققت قيمة العملات العربية المثبتة بالدولار مكاسب ملحوظة مقابل اليورو سجلت أعلاها في الدول العربية ذات نظم أسعار الصرف الثابتة مقابل الدولار بمكاسب قاربت 18 في المائة خلال العام.

موازين المدفوعات

الموازين التجارية

تواصل الانخفاض في فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة في عام 2015 ليسجل مستوى قياسي لم يتحقق خلال الاثني عشر سنة الاخيرة، ليقترب من المستوى المحقق خلال عام 2003. فقد أسفر الميزان التجاري لمجموع الدول العربية عن فائض قدره 115.4 مليار دولار محققاً نسبة انخفاض قدرها 73 في المائة مقارنة بالفائض المسجل خلال عام 2014 والبالغ نحو 427.5 مليار دولار، في حين بلغ الفائض التجاري للدول العربية خلال عام 2003 حوالي 108.3 مليار دولار. وجاء ذلك التراجع نتيجة لانخفاض الصادرات العربية الإجمالية بنسبة 30.8 في المائة لتبلغ حوالي 862.1 مليار دولار، مقارنة مع نحو 1246 مليار دولار محققة في العام السابق، بسبب الانخفاض الملموس الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2015. كما تراجعت قيمة الواردات الإجمالية للدول العربية بنسبة أقل بلغت نحو 8.8 في المائة لتقتصر على 746.7 مليار دولار. وبلغت نسبة فائض الموازين التجارية للدول العربية في عام 2015 للنتائج المحلي الإجمالي لهذه الدول خلال العام المذكور نحو 4.8 في المائة مقارنة بنسبة 15.7 في المائة في عام 2014، الملحقان (1/9- أ) و(2/9) والشكل (1).

الشكل (1): تطور رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة (2015-2011)

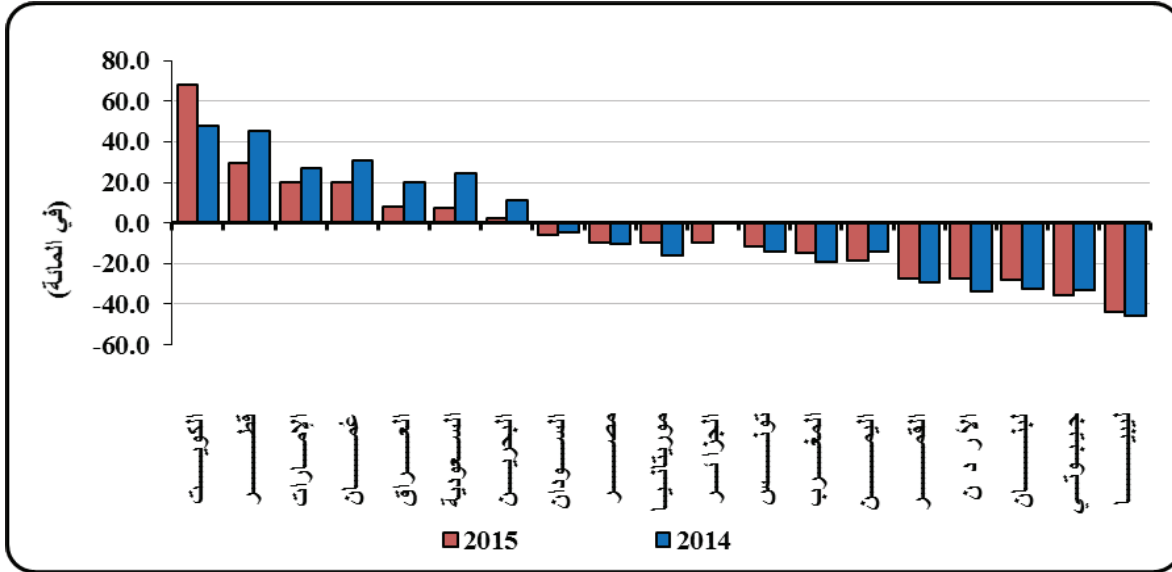


*بيانات أولية

المصدر: الملحق (1/9 "أ") و(2/9).

وبالنسبة لتطور أرصدة الميزان التجاري على مستوى الدول العربية، تراجع الفائض المسجل لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية⁽¹⁾ بشكل ملحوظ حيث بلغ معدل الانخفاض نحو 56.4 في المائة ليبلغ حوالي 215.7 مليار دولار في عام 2015 مقارنة مع فائض قدره 494.6 مليار دولار خلال عام 2014. وجاء ذلك كمحصلة لإنخفاض قيمة الصادرات السلعية لهذه المجموعة بنسبة 30.4 في المائة لتصل الى نحو 691.1 مليار دولار بسبب الهبوط الشديد في الاسعار العالمية للنفط. وتراجعت ايضاً قيمة المدفوعات عن الواردات السلعية الاجمالية لدول المجلس بنسبة 4.7 في المائة لتبلغ 475.4 مليار دولار خلال عام 2015 مقابل حوالي 498.9 مليار دولار خلال عام 2014، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى قيام هذه الدول بوضع اولويات لتنفيذ المشروعات الاستثمارية والتركيز على المشروعات التي من شأنها المساهمة في دعم مقومات النمو الاقتصادي بصورة أكبر. ونتيجة للتطورات السابقة تراجعت نسبة فائض الميزان التجاري لمعظم دول المجموعة الى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2015، مقارنة بالعام السابق، لتحقق نسب تراوحت بين 2.6 في المائة بالبحرين و 29.3 في المائة في قطر، وذلك فيما عدا الكويت التي ارتفعت بها تلك النسبة لتبلغ حوالي 68 في المائة، الشكل (2).

الشكل (2): نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2014-2015)



المصدر: الملحق (2/9).

فيما يتعلق بمجموعة الدول العربية الاخرى المصدرة للنفط⁽²⁾، تحول فائض الميزان التجاري المحقق لهذه المجموعة من الدول خلال عام 2014 والبالغ نحو 23.5 مليار دولار الى عجز قدره حوالي 20 مليار دولار خلال عام 2015. كنتيجة لتراجع قيمة الصادرات السلعية بنحو 43 في المائة لتبلغ نحو 97.4 مليار دولار خلال عام 2015 مقابل حوالي

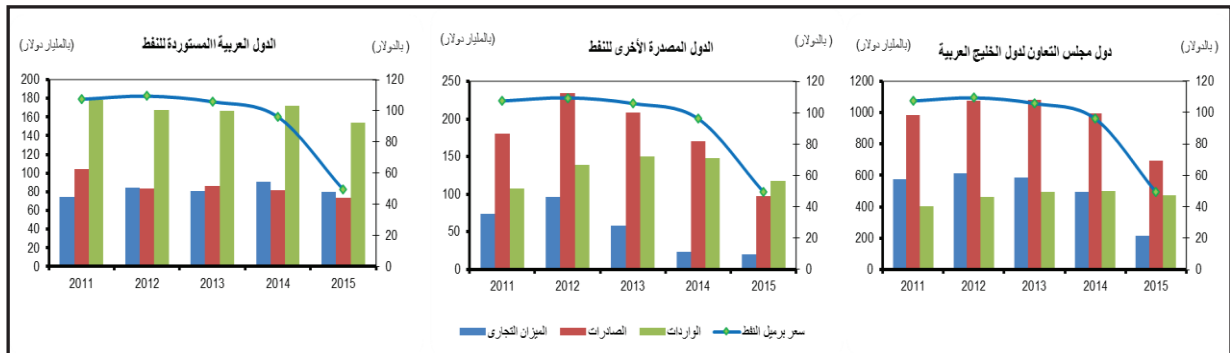
(1) تتضمن كل من الامارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت.

(2) تتضمن كل من الجزائر والعراق وليبيا واليمن.

171 مليار دولار محققة خلال العام السابق، بسبب الانخفاض الملحوظ في الأسعار العالمية للنفط وتواصل أثر التطورات المحلية في بعض تلك الدول على انخفاض الانتاج من النفط. كما تراجع قيمة الواردات بنحو 20.4 في المائة لتبلغ 117.4 مليار دولار مقارنة مع حوالي 147.6 مليار دولار خلال العام السابق. وفيما يخص الدول فرادى، شهدت العراق خلال عام 2015 انخفاضاً في نسبة فائض الميزان التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ نحو 8.4 بالمائة. بينما تحول الفائض الى عجز في الجزائر بلغت نسبته الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 9.9 في المائة. هذا، وانخفض عجز الميزان التجاري في ليبيا ليسجل 43.6 في المائة، وارتفع في اليمن ليسجل نحو 18.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما على الترتيب.

وعلى مستوى الدول العربية المستوردة للنفط⁽³⁾، انكمش العجز في الميزان التجاري لهذه المجموعة من الدول بحوالي 11.3 في المائة ليصل الى 80.3 مليار دولار خلال عام 2015. وجاء ذلك كمحصلة لانخفاض حصيلة الصادرات لتلك المجموعة من الدول بحوالي 9.7 بالمائة لتبلغ نحو 73.5 مليار دولار مقارنة مع نحو 81.4 مليار دولار في عام 2014. وذلك لتواصل تأثر صادرات تلك الدول بالتطورات الداخلية في بعض دول المنطقة، بالإضافة الى استمرار تباطؤ اداء دول منطقة اليورو والشريك التجاري الاكبر. كما تراجع الواردات السلعية لدول تلك المجموعة خلال عام 2015 بحوالي 10.6 في المائة لتسجل نحو 153.8 مليار دولار مقابل واردات قيمتها حوالي 172 مليار دولار خلال عام 2014. إنعكاساً للأثر الايجابي لتراجع اسعار النفط العالمية والمواد الخام، بالإضافة الى قيام بعض الدول في هذه المجموعة بتبني سياسات من شأنها الحد من زيادة الواردات من السلع غير الضرورية لخفض الضغوط التي تتعرض لها العملة المحلية نتيجة لنقص المعروض من العملة الاجنبية. وعلى مستوى الدول فرادى فقد تراجع العجز في الميزان التجاري ليسجل نسب من الناتج المحلي الاجمالي تراوحت بين 28.2 بالمائة و9.3 بالمائة في كل من لبنان والأردن والقمر والمغرب وتونس وموريتانيا ومصر. في حين اتسع العجز في جيبوتي والسودان ليبلغ نحو 35.4 في المائة و5.8 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي خلال عام 2015، الشكل (3).

الشكل (3): تطور الموازين التجارية للدول العربية الأخرى حسب المجموعات (2015-2011)



المصدر: الملاحق (8/5)، (1/9)، (1/9 "أ")

(3) تتضمن كل من الأردن وتونس وجيبوتي والسودان و سورية (لا تتوفر لها بيانات) والقمر ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا.

موازن الخدمات والدخل والتحويلات

شهد عام 2015 تراجع ملحوظ في عجز ميزان الخدمات والدخل للدول العربية كمجموعة، حيث بلغت نسبة الانخفاض نحو 16.1 في المائة ليبلغ حوالي 145.3 مليار دولار مقابل عجز قدره 173.3 مليار دولار محقق في عام 2014. وقد جاء ذلك بصفة رئيسية نتيجة لتراجع مدفوعات دخل الاستثمار نظراً لتراجع الأسعار العالمية للنفط، بالإضافة إلى أثر تراجع قيمة الواردات السلعية على تكاليف الشحن والنقل والتأمين. كما تأثرت المتحصلات الخدمية للدول العربية بتراجع الإيرادات الخاصة ببنود السفر كنتيجة للأحداث التي شهدتها بعض الدول السياحية الرئيسية في المنطقة والتي تعتمد على الإيرادات السياحية كأحد المصادر الهامة للنقد الأجنبي، الأمر الذي ساهم في خلق ضغوطات شديدة على أسعار صرف العملات الوطنية لتلك البلدان، الملحق (1/9 "أ").

وبالنسبة لتطورات ميزان الخدمات والدخل على مستوى الدول فرادى، فقد سجلت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2015 تراجعاً في عجز موازين الخدمات والدخل بنحو 18.4 في المائة ليبلغ حوالي 124.7 مليار دولار مقابل 152.8 مليار دولار خلال عام 2014. نتيجة لتراجع المدفوعات الخاصة ببنود السفر والشحن والنقل والتأمين، بالإضافة إلى انخفاض مدفوعات دخل الاستثمار مع التراجع الملحوظ الذي تشهده أسعار النفط. هذا في حين ارتفعت الإيرادات السياحية في معظم دول المجموعة نظراً للأحداث التي تشهدها بعض الدول السياحية الرئيسية بالمنطقة، والاهتمام الملحوظ بقطاع السياحة في السنوات الأخيرة من جانب حكومات دول المجموعة. وحققت كل من الإمارات والسعودية وعمان وقطر خلال عام 2015 تراجعاً في عجز ميزان الخدمات والدخل. بينما ارتفع العجز في الكويت، وسجلت البحرين ارتفاعاً كبيراً في الفائض.

وعلى صعيد الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، فقد سجل العجز في ميزان الخدمات والدخل خلال عام 2015 انخفاضاً بنسبة 22.5 بالمائة ليبلغ نحو 22.4 مليار دولار مقارنة مع حوالي 28.9 مليار دولار عجز محقق بالعام السابق. وذلك كمحصلة لاستمرار تأثير المتحصلات والمدفوعات الخدمية بالتطورات المحلية في بعض دول المجموعة. وحقق ميزان الخدمات والدخل خلال عام 2015 بكل دول المجموعة انخفاضاً بنسب تراوحت بين 7.7 في المائة بالجزائر، و50.1 بالمائة في اليمن.

وفيما يخص الدول العربية المستوردة للنفط، فقد انخفض فائض ميزان الخدمات والدخل بصورة ملحوظة في هذه المجموعة من الدول خلال عام 2015 بنسبة قدرها 78.5 في المائة ليبلغ نحو 1.8 مليار دولار مقابل حوالي 8.5 مليار دولار فائض مسجل خلال العام السابق. وجاء ذلك كمحصلة لانتعاش العجز في ميزان الخدمات والدخل في مصر بنسبة 63.6 في المائة ليصل إلى نحو 4 مليار دولار، بسبب الأضرار الكبيرة التي لحقت بقطاع السياحة خلال الربع الأخير من عام 2015 نتيجة للأحداث التي شهدتها مصر وانعكاسها على التدفق السياحي وذلك على الرغم من حدوث بعض التعافي خلال التسعة أشهر الأولى من العام، بالإضافة إلى أثر تباطؤ حركة التجارة العالمية على مستوى الإيرادات من

قناة السويس. كما ارتفع العجز بميزان الخدمات والدخل في السودان بنحو 25.3 بالمائة ليسجل حوالي 1.8 مليار دولار، نتيجة لارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار. بينما سجلت الأردن تراجع في فائض ميزان الخدمات والدخل بنسبة 40.1 في المائة ليصل الى 1.3 مليار دولار، بسبب انخفاض الإيرادات السياحية وارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار. كما انخفض الفائض المحقق بالمغرب بنسبة 30.8 بالمائة ليبلغ حوالي 3 مليار دولار، ولبنان بحوالي 34.7 في المائة ليصل الى نحو 4.2 مليار دولار خلال عام 2015. وتحول الفائض المسجل في تونس خلال عام 2014 والبالغ نحو 13.2 مليون دولار الى عجز قدره 659.6 مليون دولار، نتيجة لتأثر الإيرادات السياحية بالأحداث التي شهدتها قطاع السياحة خلال عام 2015. وسجلت موريتانيا تراجع في عجز ميزان الخدمات والدخل بمعدل 34.8 في المائة ليبلغ حوالي 569.6 مليون دولار.

وفيما يتعلق بالتحويلات الجارية والتي تمثل تحويلات العاملين والمعونات الرسمية أهم مكوناتها، اتسع العجز المحقق في الدول العربية كمجموعة خلال عام 2015 بنسبة قدرها 13.0 في المائة ليبلغ نحو 71.3 مليار دولار مقارنة مع حوالي 63.1 مليار دولار خلال العام السابق. ويُعزى ذلك لتراجع إجمالي العجز الذي حققته الدول المصدرة الرئيسية للنفط كمجموعة بقيمة قدرها 3.5 مليار دولار، بما يمثل 3 في المائة، ليصل الى 114.7 مليار دولار، والذي قابله انخفاض الفائض في بقية الدول العربية بقيمة قدرها 11.7 مليار دولار، تمثل نسبتها 21.3 في المائة، ليصل إلى نحو 43.4 مليار دولار، الملحق (1/9 "ب").

فبالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد انخفض العجز في صافي التحويلات الجارية خلال عام 2015 في كل من الكويت وقطر وعمان بنسب بلغت 20.1 بالمائة و10.3 بالمائة و7.8 بالمائة، ويُعزى ذلك بصفة أساسية لتراجع المدفوعات من التحويلات الرسمية. بينما شهدت كل من السعودية والامارات والبحرين ارتفاعاً في عجز صافي التحويلات الجارية بنسب بلغت 5.1 بالمائة و4.6 بالمائة و0.1 بالمائة، بسبب ارتفاع المدفوعات من التحويلات الرسمية وتحويلات العاملين خلال عام 2015.

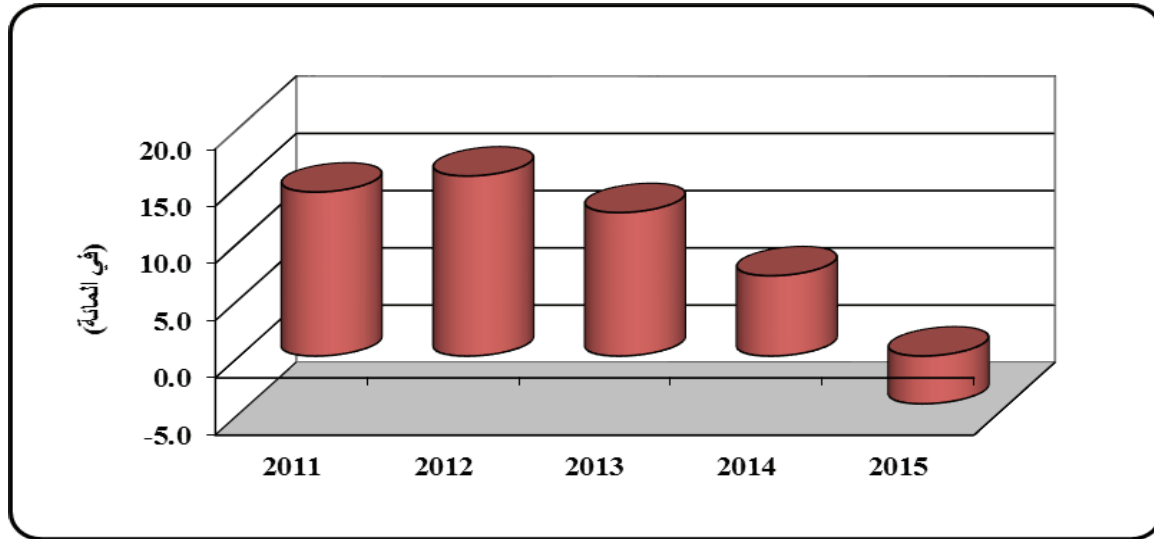
وبخصوص الدول العربية المصدرة الأخرى للنفط، تراجع فائض صافي التحويلات الجارية خلال عام 2015 في كل من الجزائر واليمن بنسب بلغت 15.2 في المائة و44.7 في المائة على التوالي. بينما سجلت ليبيا تراجعاً في عجز صافي التحويلات الجارية بنسبة 1.9 في المائة ليبلغ نحو 1.1 مليار دولار خلال عام 2015. وفي العراق تحول العجز المسجل خلال العام السابق والبالغ نحو 3.2 مليار دولار الى فائض قدره 400 مليون دولار خلال عام 2015.

وعلى صعيد الدول العربية المستوردة للنفط، سجلت كل من المغرب وتونس والأردن والسودان ومصر تراجعاً في فائض صافي التحويلات خلال عام 2015 بنسب تراوحت بين 11.2 في المائة و34.2 في المائة. وجاء ذلك بصفة عامة نتيجة لتراجع مستويات كل من التحويلات الواردة للحكومة العامة والتحويلات الخاصة. في حين شهدت كل من القمر وجيبوتي وموريتانيا ولبنان ارتفاعاً في مستويات الفائض من ميزان التحويلات الجارية خلال عام 2015 بنسب تراوحت بين 1 في المائة و68.4 بالمائة مقارنة بالمستويات المحققة خلال العام السابق.

موازن الحسابات الخارجية الجارية

أسفرت معاملات الحساب الجاري للدول العربية كمجموعة خلال عام 2015 عن تحول الفائض المسجل خلال العام السابق والبالغ نحو 191.2 مليار دولار إلى عجز قدره 101.3 مليار دولار، وذلك لأول مرة منذ عام 1998. وقد تحقق ذلك كمحصلة للتراجع القياسي الذي شهده فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة بنسبة قدرها 73.0 في المائة ليلبلغ نحو 115.4 مليار دولار خلال عام 2015، كنتيجة أساسية لتراجع أسعار النفط العالمية. وجاء ذلك على الرغم من تراجع العجز المسجل في ميزان الخدمات والدخل، والارتفاع المحدود بعجز صافي التحويلات الجارية خلال عام 2015. ونتج عن هذه التطورات بلوغ نسبة عجز الموازين الجارية للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4.2 في المائة خلال عام 2015، الملحقان (1/9 "ج") و(3/9) والشكل (4).

الشكل (4): نسبة الفائض في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2011-2015)*



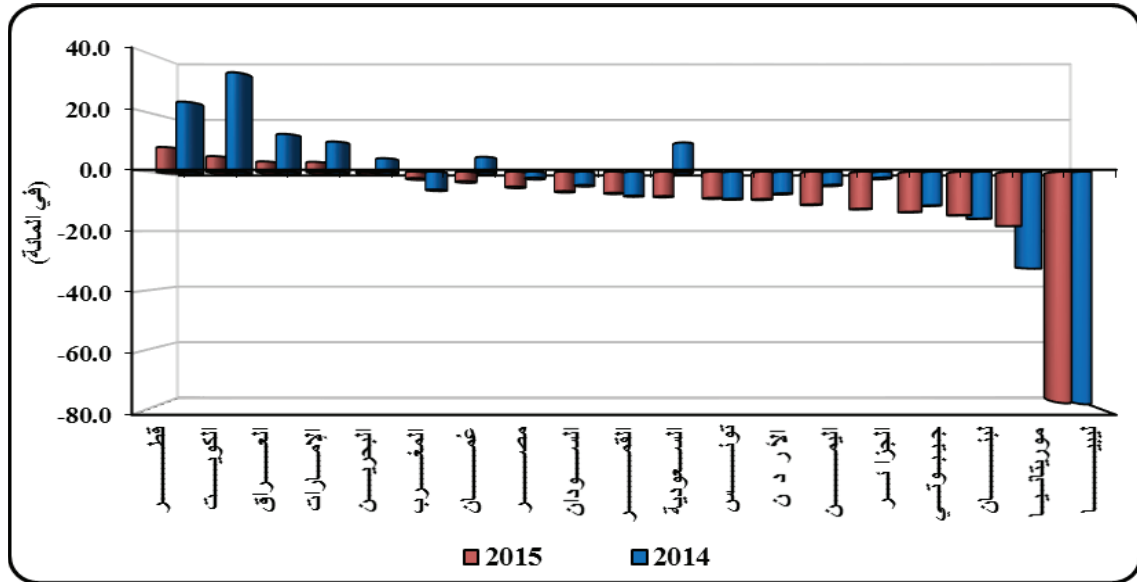
*بيانات أولية
المصدر: الملحق (3/9).

فعلى صعيد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تحول الفائض المحقق في الميزان الجاري لهذه المجموعة من الدول والبالغ نحو 223.5 مليار دولار خلال عام 2014 إلى عجز بلغ حوالي 23.8 مليار دولار خلال عام 2015. وعلى مستوى دول المجموعة فرادى، فقد شهدت كل من البحرين والسعودية وعمان تحول الفائض في الميزان الجاري إلى عجز بلغ حوالي 0.2 في المائة و8.2 في المائة و3.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في كل منهم على الترتيب خلال عام 2015. وقد مثل الوزن النسبي لعجز الحساب الجاري بالسعودية نحو 52.8 بالمائة من إجمالي العجز الإجمالي المسجل للدول العربية كمجموعة خلال عام 2015. هذا في حين تراجع الفائض في الميزان الجاري لكلٍ من

الإمارات وقطر والكويت خلال عام 2015 ليحقق حوالي 3.3 في المائة و8.3 في المائة و5.2 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لكل منهم على التوالي.

وبالنسبة للدول العربية المصدرة الاخرى للنفط ، تضاعف العجز في ميزان المعاملات الجارية لهذه المجموعة من الدول خلال عام 2015 ليبليغ نحو 36.9 مليار دولار مقارنة مع عجز قدره 343.3 مليون دولار مسجل خلال العام السابق. وجاء ذلك نتيجة لتحول الفائض المسجل في الميزان التجاري إلى عجز، وتراجع العجز المسجل في ميزان الخدمات والدخل، وزيادة الفائض المحقق في صافي التحويلات الجارية خلال عام 2015. هذا، وقد ارتفع العجز في الميزان الجاري لكل من الجزائر واليمن ليتمثل حوالي 12.5 في المائة، و11 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لكل منهما في عام 2015. وانخفض الفائض في الميزان الجاري للعراق ليتمثل نحو 3.4 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، بينما تراجع العجز في ميزان المعاملات الجارية في ليبيا ليبليغ نحو 77.9 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2015، الشكل (5).

الشكل (5): رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2014-2015)



المصدر: الملحق (3/9).

فيما يتعلق بمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، اتسع العجز في ميزان المعاملات الجارية لهذه المجموعة من الدول بنحو 26.9 في المائة ليبليغ حوالي 40.6 مليار دولار خلال عام 2015 مقابل عجز قدره 32 مليار دولار محقق خلال العام السابق. وذلك كمحصلة لانكماش العجز المسجل في ميزان السلع والخدمات والدخل بنحو 4.3 في المائة، وانخفاض الفائض المحقق في ميزان صافي التحويلات الجارية بنسبة بلغت 24.2 بالمائة في عام 2015. وسجلت كل من مصر والسودان والأردن وجيبوتي زيادة في عجز الميزان الجاري تراوحت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بين

نحو 5 في المائة و13.5 في المائة خلال عام 2015. في حين انخفض العجز المسجل في كل من تونس والمغرب ليسجل نحو 8.8 بالمائة و2.2 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي بكل منهما. كما انخفض العجز في كل من القمر ولبنان وموريتانيا ليلبغ حوالى 7.1 في المائة و14.6 في المائة و18.3 في المائة خلال عام 2015.

موازن الحسابات الرأسمالية والمالية والموازن الكلية

انعكس اثر العجز المحقق في موازين المعاملات الجارية للدول العربية خلال عام 2015 على تحول صافي التدفق للخارج المحقق في موازين المعاملات المالية والرأسمالية خلال العام الماضي، البالغ نحو 181.5 مليار دولار، الى صافي تدفق للداخل قدره 100.3 مليار دولار خلال عام 2015، الأمر الذي نجم عنه تأثر صافي الأصول الأجنبية للدول العربية كمجموعة. ويرجع بشكل أساسي إلى تحول صافي التدفق للخارج قدره 210.5 مليار دولار، المسجل خلال العام السابق بمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى صافي تدفق للداخل، نحو 49.8 مليار دولار، خلال عام 2015. وعلى مستوى دول المجموعة فرادى، بلغ صافي التدفقات الواردة للحساب الرأسمالي والمالي في السعودية وعمان والبحرين حوالى 73.4 مليار دولار و4 مليار دولار و1.5 مليار دولار خلال عام 2015، مقابل صافي تدفقات للخارج خلال عام 2014 قدرها 64.3 مليار دولار و2.1 مليار دولار و2.3 مليار دولار في كل منهما على الترتيب. هذا، وقد مثلت صافي التدفقات للداخل في السعودية بمفردها نحو 73.3 بالمائة من إجمالي صافي التدفقات المالية والرأسمالية للدول العربية باتجاه الداخل خلال عام 2015. وقد حققت كل من الإمارات وقطر والكويت تراجعاً في صافي قيمة التدفقات إلى الخارج ليلبغ نحو 2.2 مليار دولار و19.7 مليار دولار و7.3 مليار دولار في كلٍ منهما على الترتيب، الملحق (1/9 "ج").

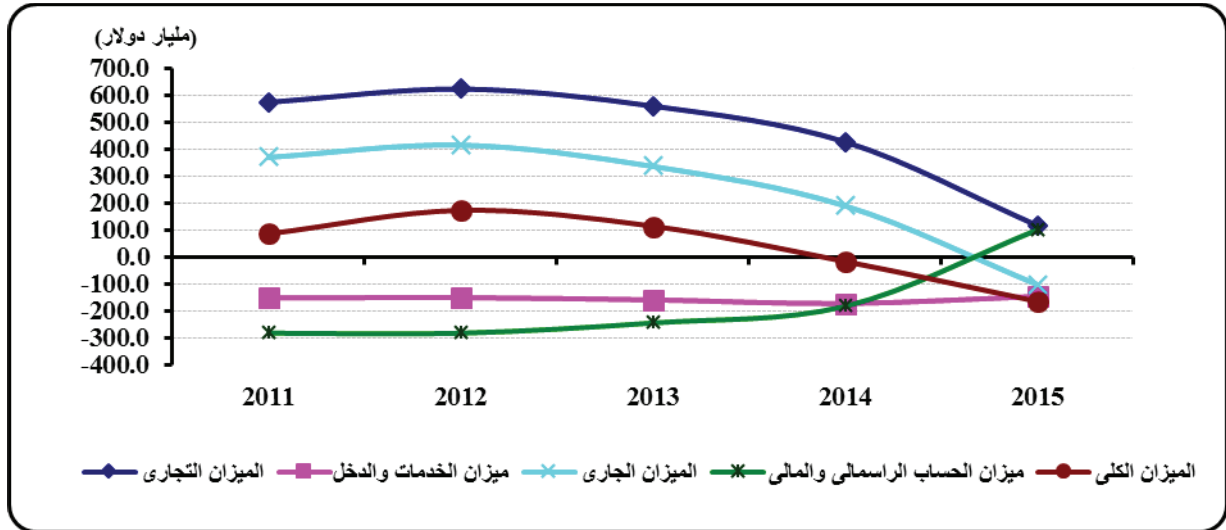
وعلى صعيد الدول العربية المصدرة الاخرى للنفط، فقد سجل صافي التدفقات الواردة في الحساب المالي والرأسمالي تراجع ملحوظ بلغت نسبته 78.3 في المائة ليلبغ نحو 1.5 مليار دولار خلال عام 2015، مقابل حوالى 7.1 مليار دولار خلال عام 2014. وقد تراجع صافي التدفقات الواردة في الحساب الرأسمالي والمالي في العراق بنسبة بلغت نحو 16.1 بالمائة خلال عام 2015 مقارنة بالعام السابق. أما الجزائر واليمن، فقد تحول فيهما صافي التدفق للداخل والبالغ حوالى 3.6 مليار دولار و348.8 مليون دولار خلال عام 2014 على التوالي إلى صافي تدفق للخارج في الحساب الرأسمالي والمالي بلغ نحو 700 مليون دولار و214.3 مليون دولار في كل منهما على الترتيب في عام 2015. بينما سجلت ليبيا زيادة في صافي التدفق للخارج ليلبغ حوالى 550 مليون دولار خلال عام 2015 مقارنة مع 421.3 مليون دولار مُسجلة خلال العام السابق.

وفيما يتعلق بالدول العربية المستوردة للنفط، فقد حقق صافي التدفقات الواردة في الحساب الرأسمالي والمالي زيادة خلال عام 2015 ليلبغ حوالى 48.9 مليار دولار مقارنة مع 21.9 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. وقد جاء ذلك كنتيجة أساسية لارتفاع الملحوظ في صافي التدفقات الواردة للحساب الرأسمالي والمالي في مصر ليلبغ نحو 22.8 مليار دولار خلال عام 2015 مقارنة مع تدفقات داخلة قدرها 2.7 مليار دولار مسجلة خلال عام 2014. كما شهدت كل

من الأردن وجيبوتي والسودان واليمن والمغرب وموريتانيا ارتفاعاً في صافي التدفقات الواردة بالحساب الرأسمالي والمالي بمعدلات تراوحت بين 0.8 في المائة و184 في المائة خلال عام 2015 مقارنة بالعام السابق. هذا بينما سجلت كل من تونس ولبنان انخفاضاً في صافي التدفقات الواردة في الحساب الرأسمالي والمالي خلال عام 2015 بنسب بلغت 19.4 في المائة و9.2 في المائة لتصل إلى حوالي 4.1 مليار دولار و6.4 مليار دولار في كلٍ منهما على الترتيب مقارنة بعام 2014.

ونتيجة للتطورات المذكورة في كل من الموازين الجارية وموازن الحساب الرأسمالي والمالي، فقد ارتفع العجز الكلي المسجل لموازن مدفوعات الدول العربية كمجموعة من مستوى 16.1 مليار دولار خلال عام 2014 ليصل إلى 163 مليار دولار خلال عام 2015. وجاء ذلك كنتيجة لتحول الفائض الكلي لموازن مدفوعات مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والبالغ نحو 20 مليار دولار خلال عام 2014، إلى عجز قدره 109.7 مليار دولار في عام 2015، الشكل (6).

الشكل (6): التطور في موازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة (2011-2015)



المصدر: الملحق (1/9).

الاحتياطيات الخارجية الرسمية

انخفضت الاحتياطيات الخارجية الرسمية الإجمالية للدول العربية في عام 2015 بنسبة قدرها نحو 11.8 في المائة لتسجل نحو 1194.1 مليار دولار مقابل حوالي 1354.6 مليار دولار محققة خلال العام السابق. ونتيجة لذلك تراجع نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية، للدول العربية كمجموعة، لتحقيق مستوى 19.1 شهر خلال عام 2015 مقارنة مع 19.9 شهر مسجلة خلال العام السابق، الملحق (4/9).

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، شهدت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفاض ملموس في قيمة الاحتياطيات الخارجية الرسمية لديها، فقد بلغت نسبة التراجع حوالي 13.3 في المائة لتبلغ حوالي 780.3 مليار دولار خلال عام 2015 مقابل احتياطيات قدرها 899.5 مليار دولار خلال العام السابق. ونجم هذا التراجع في إجمالي الاحتياطيات الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن انخفاض الاحتياطيات في كل من البحرين والكويت وقطر والسعودية والبحرين بنسب تراوحت بين نحو 12.2 بالمائة و27.2 في المائة خلال عام 2015. بينما ارتفعت تلك الاحتياطيات في كل من الإمارات وعمان بنسب قدرها 9.4 في المائة و7.5 بالمائة في كل منهما على الترتيب خلال عام 2015 مقارنة بالعام السابق.

وفيما يتعلق بالدول العربية المصدرة الأخرى للنفط، سجلت الاحتياطيات الخارجية في تلك الدول كمجموعة خلال عام 2015 انخفاضاً بنسبة بلغت 12.4 في المائة لتبلغ نحو 301.5 مليار دولار، مقارنة مع نحو 344 مليار دولار مسجلة في العام السابق. وقد شهدت كل دول المجموعة تراجعاً في تلك الاحتياطيات خلال عام 2015، فقد سجلت كل من العراق وليبيا واليمن والجزائر انخفاضاً بنسب بلغت حوالي 19 في المائة و17.6 في المائة و11.1 في المائة و7.6 في المائة، في كل منهم على التوالي.

أما الدول العربية المستوردة للنفط، فقد حقق إجمالي الاحتياطيات الخارجية لها كمجموعة زيادة طيفية خلال عام 2015 بلغت نسبتها حوالي 1.1 في المائة لتبلغ حوالي 112.3 مليار دولار، مقارنة مع نحو 111.1 مليار دولار خلال عام 2014. وجاء ذلك كمحصلة لارتفاع الاحتياطيات في كل من الأردن وجيبوتي والسودان ومصر والمغرب وموريتانيا بنسب تراوحت بين 0.2 في المائة و15.1 في المائة. بينما نقصت تلك الاحتياطيات في كل من تونس والقطر ولبنان لتحقيق مستويات قدرها 7.5 مليار دولار و169 مليون دولار و48.6 مليار دولار على التوالي خلال عام 2015.

وعلى صعيد نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات⁽⁴⁾، نقصت نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات خلال عام 2015 في كل من السعودية لتبلغ 47.7 شهراً، والكويت لتصل الى 12.4 شهراً. وتراجعت أيضاً في كل من البحرين وجيبوتي وقطر واليمن لتحقيق نحو 3.4 شهراً و7.6 شهراً و15.7 شهراً و3.4 شهراً على التوالي. في حين زادت تلك النسبة في كل من الأردن لتبلغ 8 شهراً، والإمارات لتسجل 4.1 شهراً، وعمان لتحقيق 8.4 شهراً، ولبنان لتحقيق 33.7 شهراً، والعراق لتسجل 19 شهراً. كما سجلت كل من تونس والجزائر والسودان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا زيادة في نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات لتحقيق مستويات تراوحت بين 2.4 شهراً و39.2 شهراً في عام 2015، الملحق (5/9).

(4) محسوبة على أساس نسبة إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كل دولة إلى إجمالي قيمة الواردات السلعية الشهرية لتلك السنة في الدولة المعنية.

الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم⁽⁵⁾ في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة⁽⁶⁾ بنسبة بلغت 5.1 في المائة في عام 2015، بعد أن سجل تراجعاً طفيفاً في عام 2014 بلغت نسبته 0.4 في المائة. وقد ازدادت المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة من حوالي 199.9 مليار دولار في نهاية عام 2014 إلى نحو 210.1 مليار دولار في نهاية عام 2015. وتعود الزيادة في المديونية إلى لجوء بعض الدول المقترضة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي، وإلى تغيّر أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي، الملحق (6/9) والجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي
في الدول العربية المقترضة
(2015- 2014)

خدمة الدين العام الخارجي		الدين العام الخارجي القائم		
*2015	2014	*2015	2014	
2,063	1,277	13,226	11,310	الأردن
1,668	1,757	28,066	28,951	تونس
471	483	3,006	3,010	الجزائر
73	52	1,217	885	جيبوتي
156	138	44,989	43,677	السودان
454	506	3,299	3,926	عمان
12	3	133	120	القمر
3,481	3,951	26,775	25,331	لبنان
5,018	5,712	47,792	41,324	مصر
2,799	2,678	31,611	30,715	المغرب
85	93	3,132	3,406	موريتانيا
356	363	6,885	7,268	اليمن
16,636	17,012	210,130	199,924	الدول العربية المقترضة

* بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (6/9) و(7/9).

(5) يتكون الدين العام الخارجي من الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة.

(6) تشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي وهي: الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سورية، الصومال، عُمان، القمر، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن.

وقد أثرت جُملة من العوامل على أوضاع المديونية العامة الخارجية في معظم الدول العربية المقترضة في عام 2015. فعلى الرغم من الانخفاض القياسي في أسعار النفط، إلا أن أوضاع عدم الاستقرار في المنطقة أدت إلى زيادة المديونية في الأردن ولبنان بنسبة 16.9 و 5.7 في المائة على التوالي. كما أن استمرار الانفاق الاستثماري في مصر على مشروعات البنية التحتية أدى إلى رفع المديونية بنسبة 15.7 في المائة. الملفت في ذلك أن ارتفاع المديونية بنسبة 5.1 في المائة قابله انخفاض في كلفة الدين بنسبة 2.2 في المائة. لعل ذلك يعكس طبيعة الدين الخارجي وأنه يأتي في الغالب من دول ومؤسسات دولية تدعم العمل الإغاثي والإنمائي لدول المنطقة، مما يشير إلى احتمالية كون القروض الجديدة ذات فوائد منخفضة مقارنة بتلك التي تنتهي آجالها. من جانب آخر، تأثرت قيمة المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة بالتغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. فقد ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خلال 2015 مما أدى إلى ارتفاع الديون المقومة بالدولار القائمة على بعض الدول.

وعلى صعيد الدول العربية المقترضة فرادى، فقد سبق التطرق لمصر ولبنان والأردن، وهي الدول التي حققت أكبر زيادة في مديونيتها من حيث القيمة، أما من ناحية النسبة فقد تصدرت جيبوتي المجموعة في ارتفاع الدين القائم بنسبة 37.5 في المائة عام 2015. كما ارتفعت مديونية القمر والسودان والمغرب بنسب 10.3 و 3 و 2.9 في المائة على التوالي. وفي المقابل، تراجعت المديونية العامة الخارجية في كل من موريتانيا والجزائر واليمن وعمان. فقد انخفضت المديونية العامة الخارجية لموريتانيا بنسبة 8 في المائة في عام 2015 لتصل إلى 3.1 مليار دولار. وواصلت الجزائر تخفيض حجم مديونتها العامة الخارجية، حيث تراجعت بنسبة طفيفة بلغت 0.1 في المائة لتبلغ حوالي 3.0 مليار دولار في عام 2015، ولعل انخفاض أسعار النفط خلال نفس العام حد من قُدرة الحكومة الجزائرية على تخفيض الدين الخارجي القائم بنسبة كبيرة كما فعلت نهاية 2014. وتجدر الإشارة، إلى أن مجموع الدين العام الخارجي للسودان ومصر ولبنان والمغرب وتونس شكّل حوالي 85.9 في المائة من إجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية مجتمعة في عام 2015.

وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي، فقد انخفضت في الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 2.2 في المائة في عام 2015 لتبلغ حوالي 16.6 مليار دولار. وقد انخفضت خدمة المديونية الخارجية في مصر بنسبة 12.2 في المائة لتصل إلى حوالي 5 مليار دولار بنهاية 2015. وارتفعت خدمة الدين العام الخارجي في الأردن بنسبة 61.6 في المائة لتبلغ حوالي 2.1 مليار دولار، وانخفضت في لبنان بنسبة 11.9 في المائة لتصل إلى حوالي 3.5 مليار دولار، وارتفعت في كل من جيبوتي والسودان والمغرب و القمر بنسب بلغت 41.5 و 12.9 و 4.5 و 293.3 في المائة على التوالي في العام 2015، الملحق (7/9).

التطورات في أعباء المديونية الخارجية للدول العربية

بغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة، فقد تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على اعتبار أن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمراريته في القيام بذلك. كما تم احتساب مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لمحاولة معرفة فروقات تكلفة التمويل الخارجي بين هذه الدول. فيما يتعلق بمؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفع في الدول العربية المقترضة كمجموعة من حوالي 21.0 في المائة في عام 2014 إلى 22.6 في المائة في عام 2015. ويعود هذا النمو إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقترضة في عام 2015 مقارنة بالنمو المسجل في حجم الدين العام الخارجي لهذه الدول مجتمعة الذي ارتفع ليصل إلى 5.1 في المائة في العام ذاته. وقد جاءت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وعمان ومصر والقمر دون المتوسط للدول العربية المقترضة كمجموعة، حيث بلغت أقل من 22.6 في المائة في عام 2015. أما في كل من موريتانيا ولبنان وتونس وجيبوتي والسودان والأردن والمغرب واليمن، فقد تجاوزت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي المتوسط للدول العربية المقترضة كمجموعة، حيث تراوحت بين 71.5 في المائة في موريتانيا وحوالي 25.1 في المائة في اليمن، الملحق (8/9) والجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة
(2015 و 2014)

خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات		الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي		
2015	2014	2015	2014	
14.6	8.2	35.3	31.6	الأردن
9.5	8.1	64.3	60.7	تونس
1.3	0.8	1.7	1.4	الجزائر
12.2	8.8	70.1	55.7	جيبوتي
2.3	2.3	49.9	55.3	السودان
1.1	0.6	4.7	4.8	عمان
2.3	3.3	17.8	17.4	القمر
17.1	34.8	57.6	54.5	لبنان
11.3	12.1	14.4	13.7	مصر
8.8	5.5	31.9	28.5	المغرب
5.3	4.0	71.5	75.7	موريتانيا
1.3	1.1	25.1	21.4	اليمن
7.5	5.9	22.6	21.0	الدول العربية المقترضة

* بيانات أولية.

المصدر : الملحقان (8/9) و(9/9).

وقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 1.4 في المائة في عام 2014 إلى 1.7 في المائة في عام 2015 حيث كان الارتفاع بسبب انخفاض الناتج المحلي، رغم أنها ما تزال تسجل النسبة الأقل بين الدول العربية المقترضة. كما ارتفعت هذه النسبة في الأردن من 31.6 في المائة إلى 35.3 في المائة، وفي مصر من 13.7 في المائة إلى 14.4 في المائة، وفي اليمن من 21.4 في المائة إلى 25.1 في المائة، وفي المغرب من 28.5 في المائة إلى 31.9 في المائة، وفي تونس من 60.7 في المائة إلى 64.3 في المائة، وفي جيبوتي من 55.7 إلى 70.1 خلال الفترة ذاتها.

وفي المقابل، فقد انخفضت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 فقط في السودان وموريتانيا وعمان بشكل طفيف. وكان لانخفاض سعر النفط إضافة إلى ارتفاع سعر الدولار (عملة معظم الديون الخارجية) دور في رفع نسبة الدين في معظم الدول العربية. يجدر بالذكر أن الدول العربية تختلف بشكل كبير في تكلفة هذا الدين الخارجي، حيث يلاحظ أن تكاليف خدمة الدين تصل إلى 15.6 في المائة من إجمالي قيمة الدين في الأردن، فإنها تنخفض إلى نسبة 0.3 فقط في السودان. ويصعب تفسير هذه الظاهرة حيث أن أسعار الفائدة ترتبط عادة بمستوى المخاطر الذي يصعب فهم هذا الاختلاف من خلاله.

ولكن السبب في ذلك قد يكون استخدام السودان لتمويلات متوافقة مع الشريعة لا تصنف هامش الربح على أنه خدمة للدين. وبالتالي تبقى الدول الأعلى في تكلفة خدمة الدين لإجمالي الدين القائم في الديون الخارجية للعام 2015 هي الجزائر، والأردن، وعمان، ولبنان، ومصر بمستويات بين 10.5 و 15.7 في المائة (متوسط التكلفة للدول العربية 8 في المائة). السبب الآخر في هذا الارتفاع قد يكون اقتصار الدول الأكثر فقراً على قروض المؤسسات الإقليمية والدولية شبه الحكومية التي تقدم قروضاً بتكلفة أقل بكثير من تكلفة اللجوء لأسواق الدين الخاصة.

تطورات أسعار الصرف العربية⁽⁷⁾

تأثرت العملات العربية بالتطورات في أسعار صرف العملات الرئيسية العالمية، لا سيما على ضوء استمرار المكاسب التي حققها الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، حيث أنهى الدولار تعاملات عام 2015 محققاً مكاسب تزيد عن 9 في المائة مقابل سلة من العملات الرئيسية. وسجل الدولار مكاسب مقابل اليورو للعام الثاني على التوالي حيث ارتفعت قيمته مقابل اليورو بما يفوق 10 في المائة، وارتفع مقابل عدد من العملات الأخرى من بينها الين الياباني للعام الرابع على التوالي والفرنك السويسري للعام الثاني على التوالي. تعكس هذه المكاسب التباين في معدلات النمو وأسعار الفائدة في عدد من الاقتصادات المتقدمة. ففي حين أنهى مجلس الاحتياطي الفيدرالي في ديسمبر من عام 2015 رسمياً سياسته النقدية غير التقليدية التي تبناها في أعقاب الأزمة المالية العالمية والتي انخفضت على أثرها أسعار الفائدة الأمريكية،

⁽⁷⁾ تربط تسع دول عربية عملاتها بالدولار (السعودية والإمارات والبحرين وقطر وعمان والأردن والعراق ولبنان وجيبوتي)، ودولتان بوحدة حقوق السحب الخاصة (سورية وليبيا)، ودولة بسلة من العملات (الكويت). في حين تتبنى دولتان عربيتان نظاماً ثابتاً للصرف مقابل اليورو أو مقابل سلة من العملات (المغرب والعمان). وتتبنى سبع دول عربية نظاماً مُدارة للصرف تتمثل في (الجزائر وتونس ومصر والسودان واليمن وموريتانيا والصومال)، الملحق (10/9).

وبدأ العودة إلى مسارات السياسة النقدية التقليدية من خلال رفع سعر فائدة الأموال الفيدرالية بربع نقطة، قامت المصارف المركزية في منطقة اليورو واليابان بالمزيد من الإجراءات لتيسير السياسة النقدية سواءً من خلال خفض أسعار الفائدة أو من خلال تنفيذ جولات إضافية من التيسير الكمي في محاولة لدفع النمو الذي لا يزال بعيداً عن التعافي. بشكل عام استقرت أسعار صرف العملات العربية المثبتة مقابل الدولار خلال العام مع تدخلات من بعض البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على مستويات ثابتة لأسعار بعض هذه العملات، الملحق (11/9).

أدت التطورات السابق الإشارة إليها في أسواق الصرف العالمية إلى دعم قيمة العملات العربية المرتبط أسعار صرفها بالدولار مقابل اليورو وعدد من العملات الرئيسية الأخرى. ففي هذا السياق حققت قيمة العملات العربية المثبتة بالدولار مكاسب ملحوظة مقابل اليورو، حيث ارتفعت قيمة عملات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقابل اليورو بنسب تراوحت بين 17.43 في المائة إلى 17.65 في المائة، فيما ارتفعت قيمة الدينار الكويتي المثبت مقابل سلة من العملات مقابل اليورو بنسبة 11.7 في المائة خلال العام. كذلك ارتفعت قيمة كل من الدينار العراقي والليرة اللبنانية والدينار الأردني والفرنك الجبوتي مقابل اليورو بنسبة تراوحت بين 16.37 و17.82 في المائة، الملحق (12/9).

أما فيما يتعلق بالعملات العربية المثبتة بسلة حقوق السحب الخاصة، فقد سجل الدينار الليبي تراجعاً مقابل الدولار بنسبة 8.43 في المائة، فيما ارتفعت قيمته مقابل اليورو بنسبة 9.26 في المائة على ضوء الثقل الكبير للوزن النسبي للدولار في سلة حقوق السحب الخاصة والذي يمثل نحو 42 في المائة من وزن السلة. فيما يتعلق بالعملات المثبتة مقابل سلة من العملات يشكل اليورو الجزء الأكبر منها فقد سجلت قيمة الدرهم المغربي تراجعاً ملحوظاً مقابل الدولار على ضوء الوزن النسبي الكبير لليورو بما يوازي 60 في المائة من مجمل السلة، في حين ارتفع الدرهم المغربي مقابل اليورو بنسبة تقارب 5 في المائة. يشار إلى أن البنك المركزي المغربي يدرس في الأجل المتوسط إمكانية زيادة مستويات مرونة سياسة سعر الصرف بهدف دعم تنافسية الصادرات المغربية وتعزيز قدرة الاقتصاد المحلي على مواجهة الصدمات الخارجية، الملحق (11/9) و(12/9).

فيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف (سواء التعويم المدار أو الحر)، سجلت قيمة الدينار الجزائري أكبر معدل تراجع مقابل الدولار حيث فقد خلال العام نحو 24.68 في المائة من قيمته المسجلة عام 2014 ليستقر عند مستوى 100.46 دينار للدولار مقابل 80.58 دينار للدولار عام 2014، بما يعكس للعام الثاني على التوالي استمرار الضغوط التي تواجه الدينار الجزائري جراء تراجع الأسعار العالمية للنفط واتساع العجز في ميزان المعاملات الجارية والتي نتج عنها نقص المعروض من العملة الأجنبية في الأسواق، الإطار رقم (1).

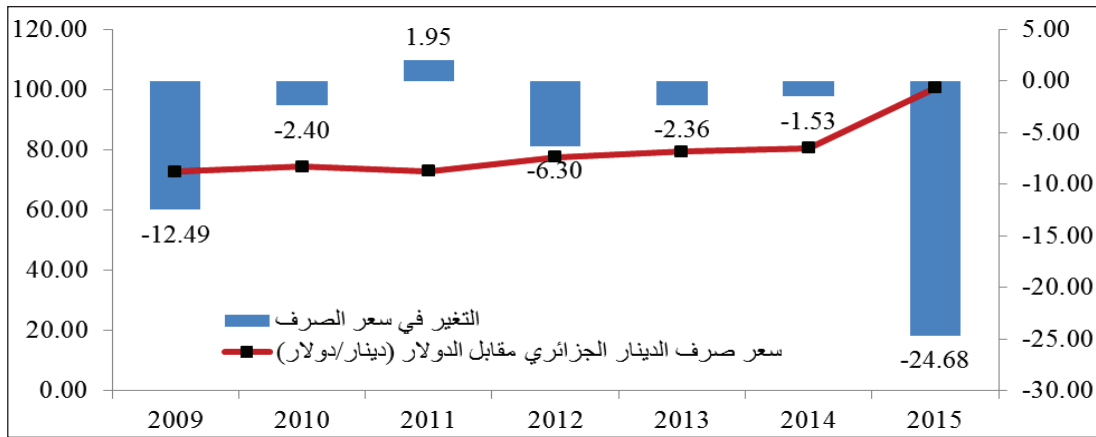
من جهة أخرى، شهد الدينار التونسي ضغوطات ناتجة عن تراجع المتحصلات من النقد الأجنبي وتأثر النشاط الاقتصادي سلباً نظراً للأوضاع الداخلية التي تمر بها البلاد، وسجل خلال العام تراجعاً مقابل الدولار بنسبة 15.42 في المائة. كما انخفضت قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار بنسبة 11.35 في المائة خلال عام 2015 نظراً لضعف المتحصلات من النقد الأجنبي ولاسيما فيما يتعلق برسوم عبور نفط جنوب السودان عبر أنابيب النفط الممتدة في شمال السودان إلى موانئ التصدير. كذلك انخفضت قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار بنسبة 7.75 في المائة مقارنة

بالضغوط التي شهدتها سوق الصرف الأجنبي في ظل استمرار تدخلات البنك المركزي المصري من خلال آلية العطاءات الدورية لبيع وشراء الدولار الأمريكي، وعدد من الإجراءات الأخرى لتقليل الطلب على الدولار وتحقيق نوعاً من الاستقرار في سوق الصرف. كما تراجع قيمة الريال اليمني والأوقية الموريتانية بنسبة 5.96 في المائة و0.50 في المائة على التوالي عام 2015، الملحق (11/9).

إطار رقم (1)
الدينار الجزائري يواجه ضغوطاً مقابل الدولار الأمريكي نظراً للتراجع الملحوظ في قيمة الصادرات الهيدروكربونية خلال عام 2015

تعرض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار لضغوط كبيرة خلال عام 2015 نتيجة الاتجاه النزولي لأسعار النفط من نحو 100 دولار للبرميل عام 2014 إلى 59 دولار للبرميل عام 2015، إلى تأثر التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري، حيث نتج عن هذا الانخفاض تراجع كبير في حصة الصادرات الهيدروكربونية إلى ما يقرب من نصف مستوياتها المسجلة مسبقاً حيث تراجعت إلى ما يشكل نحو 19 في المائة من الناتج عام 2015 مقارنة بنحو 36 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011⁸. تشكل حصة الصادرات الهيدروكربونية ما يزيد عن 95 في المائة من إجمالي الصادرات فيما تسهم الإيرادات الهيدروكربونية بنحو ثلثي الإيرادات العامة. على ضوء ما سبق، تعرضت سوق الصرف الأجنبي لضغوطات ناتجة عن نقص المعروض من العملة الأجنبية انخفضت على أثرها قيمة العملة المحلية بنسبة تقارب 25 في المائة عام 2015 حيث تراجع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من 80.58 دينار للدولار عام 2014 إلى 100.46 دينار للدولار عام 2015، وهو ما عمل على تزايد الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع أثر التمير الناتج عن انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية إلى مستويات الأسعار المحلية. تتبنى الجزائر نظام التعويم المدار لسعر صرف العملة المحلية بما يعني السماح للعملة المحلية بالتحرك مقابل العملات الأجنبية في نطاق هوامش محددة مع تدخل البنك المركزي حال تخطي قيمة العملة لهذه الهوامش لإعادتها مرة أخرى للتحرك في نطاق تلك الهوامش من خلال بعض الآليات ومن أهمها مزادات العملة الأجنبية. تعول الجزائر على مرونة سعر الصرف إضافة إلى مجموعة الإجراءات في سياق السياسة النقدية والمالية لهيئة البيئة اللازمة للتحويل إلى سياسة استهداف التضخم. وقد سمح البنك المركزي مؤخراً للدينار الجزائري بالاتجاه نحو الانخفاض دون أن يتدخل لمنع المزيد من التراجع في قيمة العملة المحلية بهدف احتواء الكلفة المرتفعة للواردات في ضوء التراجع الكبير في قيمة العملة المحلية.

شكل رقم (7): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2009 – 2015)



المصدر: الملحق (11/9).

⁸ البنك الدولي، (2016). "الجزائر: الآفاق الاقتصادية".

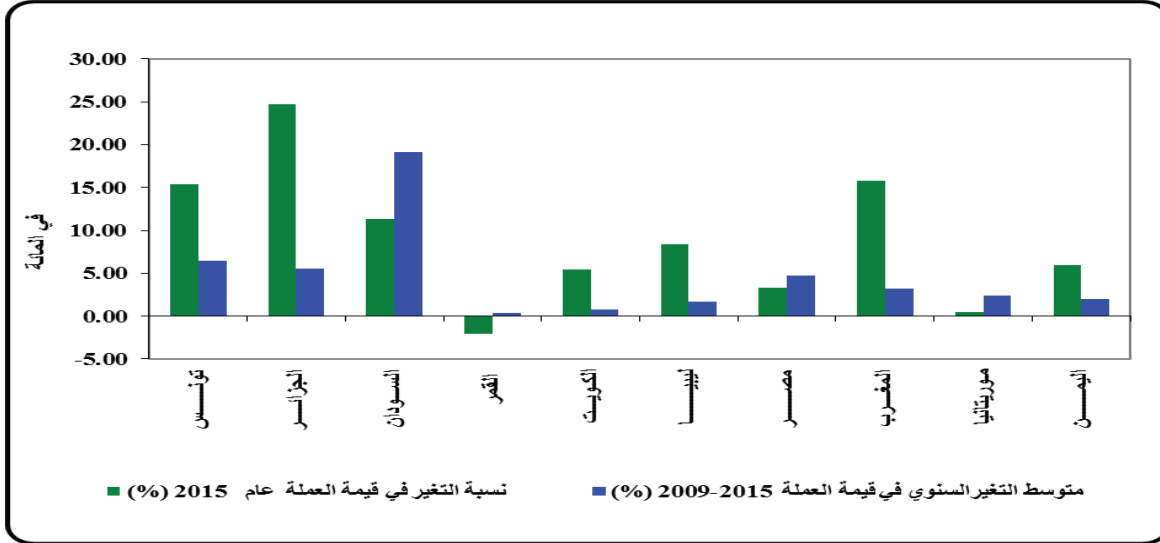
في المقابل، سجلت أسعار صرف معظم العملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف تحسناً مقابل اليورو. وسجل كل من الأوقية الموريتانية والجنبيه المصري أكبر ارتفاع مقابل اليورو خلال العام بنسب بلغت 15.13 في المائة و14.82 في المائة على التوالي، يليهما الريال اليمني والجنبيه السوداني والدينار التونسي بمكاسب بلغت 12.55 في المائة و7.32 في المائة و3.38 في المائة، بينما تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل اليورو بنسبة 2.57 في المائة خلال العام، الملحق (12/9).

أما بالنسبة لتحركات أسعار صرف العملات العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، فقد ارتفعت قيمة عملات ثلاثة عشر دولة عربية مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة خلال عام 2015 بدعم من الارتفاع المسجل في قيمة الدولار خلال العام. تمثلت معظم الارتفاعات في العملات المثبتة بالدولار حيث بلغت نسبة الارتفاع المسجلة في عملات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة نحو 7.81 في المائة، في حين سجل الدينار الكويتي والمثبت مقابل سلة من العملات ارتفاعاً مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 2.61 في المائة، بينما تراجع قيمة الدرهم المغربي المثبت مقابل سلة من العملات يغلب عليها اليورو بنسبة 6.80 في المائة مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة.

أما فيما يتعلق بالدول التي تتبع نظاماً مرناً لأسعار الصرف، فقد تراجع قيمة أربعة من بينها مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، وسجل الدينار الجزائري والدينار التونسي أكبر نسبة تراجع مقابل حقوق السحب الخاصة بلغت 10.37 في المائة و6.18 في المائة على التوالي. كما تراجع كل من الجنبيه السوداني والأوقية الموريتانية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 5.68 في المائة و2.52 في المائة على التوالي، الملحق (13/9).

وفيما يتعلق بالاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار خلال الفترة (2009-2015) فقد سجلت عملات عشر دول عربية غير مثبتة بالدولار تراجعاً خلال الفترة. وكانت أكبر نسبة تراجع مسجلة من قبل الجنبيه السوداني الذي انخفضت قيمته مقابل الدولار بنسبة 19.10 في المائة خلال الفترة، يليه الدينار التونسي بتراجع نسبته 6.44 في المائة، ثم الدينار الجزائري والجنبيه المصري بنسبة 5.55 في المائة و5.45 في المائة على التوالي. فيما سجل الدينار العراقي مكاسب محدودة مقابل الدولار نتيجة رفع قيمة العملة المحلية مقابل الدولار بداية من عام 2010 Revaluation of Iraqi Dinar، بينما استقرت أسعار صرف باقي العملات العربية المثبتة مقابل الدولار خلال الفترة، الشكل (8) والملحق (11/9).

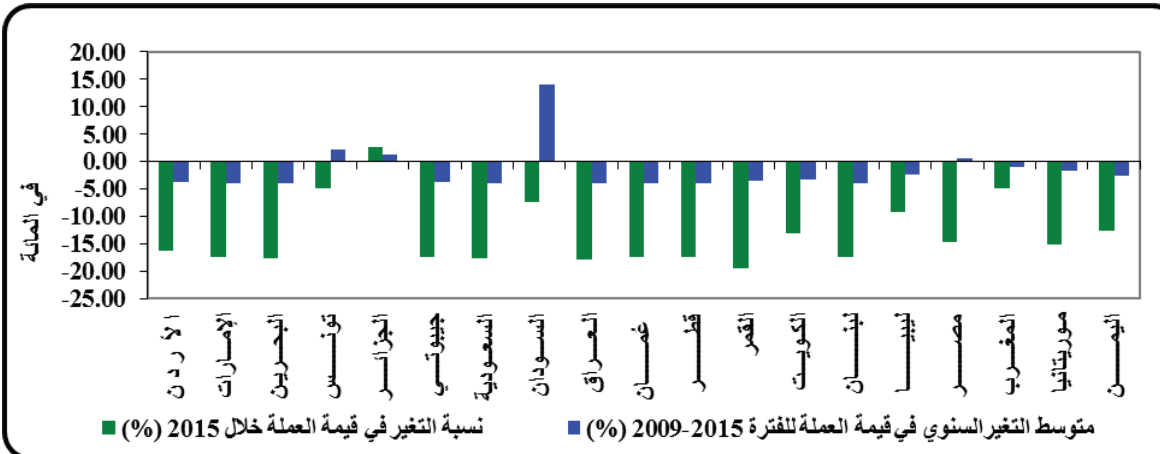
الشكل (8): التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي في عام 2015 ومتوسط الفترة (2009-2015)



المصدر: الملحق (11/9)

بالنسبة للاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية الرسمية مقابل اليورو خلال الفترة (2015-2009) فقد تحسنت قيمة عملات خمس عشرة دولة عربية مقابل اليورو خلال الفترة بنسبة تراوحت بين 1.77 في المائة و4.07 في المائة. في المقابل تراجع قيمة أربع عملات عربية مقابل اليورو خلال نفس الفترة. جاء على رأس هذه العملات الجنيه السوداني بانخفاض نسبته 14.14 في المائة، الشكل (9) والملحق (12/9).

الشكل (9): التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل اليورو في عام 2015 ومتوسط الفترة (2009-2015)

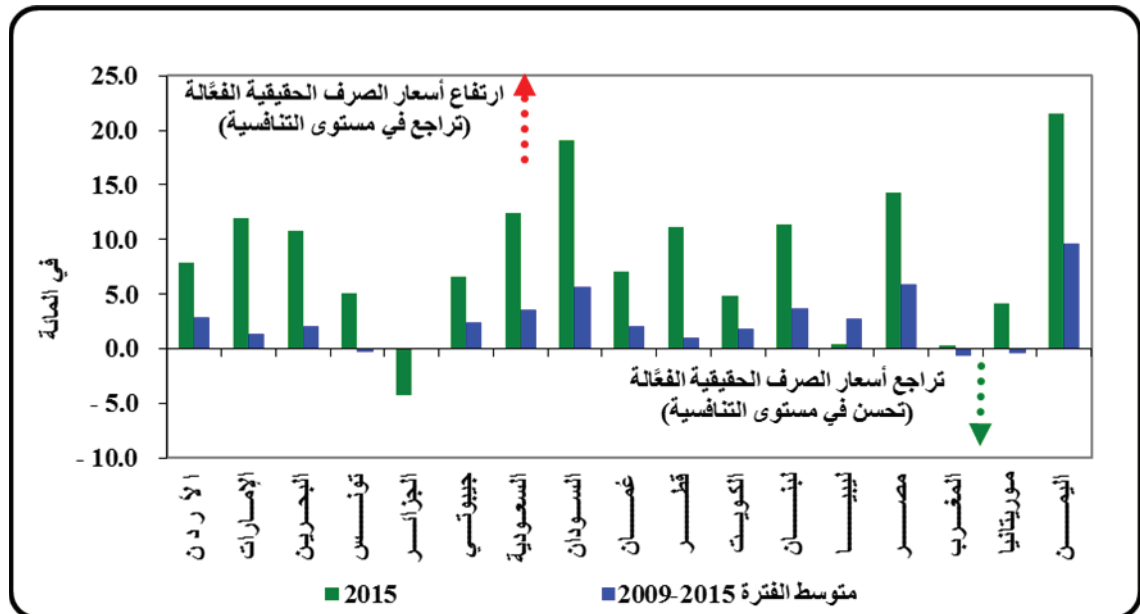


المصدر: الملحق (12/9)

أما فيما يخص اتجاهات مؤشر أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة Real Effective Exchange Rates، فقد ارتفعت لنحو ست عشرة دولة عربية (بما يعكس تراجع مستويات تنافسية هذه العملات) خلال عام 2015، وهو ما يُعزى إما إلى ارتفاع معدلات التضخم في بعض الدول العربية مقارنة بالشركاء التجاريين الرئيسيين، أو إلى تراجع أسعار الصرف الرسمية لبعض الدول العربية (تحسن قيمة العملة المحلية لا سيما العملات المرتبطة بالدولار) أو الأثرين معاً. وقد سجل كل من الريال اليمني والجنيه السوداني أكبر نسبة ارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة بلغت 21.5 في المائة و19 في المائة على التوالي. في المقابل تراجع سعر الصرف الفعّال (بما يعكس تحسن مستويات التنافسية) بنسبة 4.3 في المائة للدينار الجزائري وهو ما يُعزى إلى تراجع قيمته مقابل عدد من العملات الرئيسية خلال العام.

أما على مستوى التغيرات في أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة للعملات العربية خلال الفترة (2009-2015) سجلت معظم العملات العربية (أربع عشرة عملة) ارتفاعاً في أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة (تراجع مستويات التنافسية). سجل الريال اليمني أعلى ارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة للعام الثالث على التوالي بنسبة بلغت 9.6 في المائة، في حين سجلت عملات ثلاث دول عربية تراجعاً طفيفاً في أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة (تحسن مستويات التنافسية)، تمثلت في الدرهم المغربي (0.6 في المائة) والأوقية الموريتانية (0.4 في المائة) وتونس (0.3 في المائة)، الشكل (10) والملحق (14/9).

الشكل (10): التغير السنوي في مؤشر أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة لعام 2015 ومتوسط الفترة (2009-2015)



المصدر: الملحق (14/9)